ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلد 18/العدد 2 ديسمبر 2022 دفاتر MECAS

آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في إطار النصوص التشريعية والتنظيمية للإستثمار

"Prospects for foreign direct investment in Algeria with in the frame work of the legislative and regulatory texts of investment"

بن سهلة ثاني توفيق [1]

أستاذ محاضر" أ " مخبر LARMHO

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

toufiktani@live.fr

قُدم للنشر في:30.09.2022 قُبِل للنشر في: 24.10.2022

الملخص

منذ دخول الجزائر الى اقتصاد السوق لجأت الى تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات وأصبحت تولي الأهمية القصوى للاستثمار وخاصة الاستثمار الاجنبي المباشر بهدف تنمية اقتصادية مستدامة ولتحقيق هذا الهدف لجأت الى توفير محيط اقتصادي يتلاءم مع متطلبات المستثمرين بصفة عامة، ومن أجل ذلك قامت بتحسين مجال الاعمال الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من الخبرات والمؤهلات وزيادة حجم التدفقات المالية من أجل تمويل المشاريع وزيادة القدرة الشرائية.ففي هذا المجال عملت الجزائر على تحسين مناخ الاستثمار من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار القوانين والتشريعات تتضمن العديد من التحفيزات لصالح المستثمرين الأجانب وإلغاء الحواجز التي تعمل على عزوفهم، ومن خلال هذه الورقية البحثية قمنا بإعطاء وصفة عامة على المحيط الاقتصادي والمتمثل في مناخ الاستثمار في الجزائر، وتقديم حوصلة عامة على تحسينه من خلال هذه القوانين والتنظيمات التشريعية وتوفير الضمانات الكافية للمستثمر الأجنبي من اجل استقطاب رؤوس أموال، وتم تجسيد ذلك من خلال قانون الاستثمار 18/22 والنصوص التنظيمية والتشريعية له.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر – مناخ الاستثمار – الضمانات

تصنيف JEL: G1,G2,H

Abstract :

Since it’s entry into the market economy, Algeria has diversified it’s economic choices beyond the oïl and gas sector and attaches the utmost importance to investment, especially foreign direct investment, in order to achieve a sustainable economic development. To that end, Algeria has resorted to an economic environment that is compatible with investors' requirements in general. For that reason, it had improved the business space for attracting foreign direct investment, leveraging expertise and qualifications, increasing the volume of financial flows and purchasing power.

Algeria has worked to improve the investment climate in this area by taking many actions : enacting laws and legislation that include many incentives for foreign investors and eliminating barriers contributing to their reluctance. This paper gives

[1]- المؤلف المرسل

an overview of the economic environment of Algeria's investment climate and provides a general report on how to improve it through these laws and legislative regulations and giving adequate guarantees to foreign investor in order to reassure them and attract capital. This has been reflected in the Investment Act 22/18 and its regulatory and legislative acts.

Keywords: Foreign Direct Investment - Investment climate – Guarantees
Jel Classification Codes : G1,G2,H

مقدمة:

لقد عرف العالم تغيرات كبيرة في المجال الاقتصادي منذ عدة عقود ةخاصة بداية الثمانيات من القرن العشرين، من اهم هذه التغيرات بروز ظهور العولمة وخاصة العولمة الاقتصادية التي يعتمد بالدرجة الأولى على التدفقات المالية بالدرجة الأولى وحركة رؤوس الأموال فيما بين الدول من أجل تطور وتحريك عجلة التجارة الدولية بحيث أصبحت معظم الدول في العالم تقاس قدرتها التنافسية وتقدمها على التطور الاقتصادي الذي تملكها ومن بينها الدول النامية التي أصبحت تعتمد على استقطال الأموال من مختلف المناطق بواسطة مؤسساتها القوية والمعروفة في الوسط الملي والاقتصادي

وفي هذا المجال اعتمدت الجزائر منذ عدة سنوات على تطور اقتصادها خارج قطاع المحروقات ومن أجل تطوير القطاعات الأخرى من خلال تبنيها مبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر وتنميته بوضع قوانين من اجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الميادين والقطاعات، إلا أنه في مراحل مختلفة لم تكن هذه القوانين تتناسب مع طموحات المستثمرين الأجانب في قطاعات معينة، فأدت كل عمل قلة العمالة وبالتالي لم يتم تفعيل هذه القوانين ورغم الاهتمام الكبير بها. ولهذا كان لابد من تحسين مناخ الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير الظروف الملائمة لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال صدر قانون الاستثمار الجديد رقم 18/22 الذي قدم أكثر تشجيع وإعطاء وضع حوافز جديدة تناسب المستثمرين الأجانب وإعطاع منافع مختلفة للاقتصاد الجزائري وزيادة تنميته.

ومن خلال ذلك ارتأينا أن نصيغ الإشكالية التالية:

ما هو تأثير النصوص التشريعية والتنظيمية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية تمكنا من وضع التساؤلات التالية:

1- ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
2- ماهي وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
3- ماهو واقع المناخ الاقتصادي في الجزائر اتجاه المستثمرين الأجانب؟ (التحديات، التصلعات،...ألخ)
4- ماهي أهم المحفزات التي نص عليها قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

ومن خلال هذه الأسئلة تبين لنا ان نضع الفرضية التالية:

- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع التنمية الاقتصادية؟

ومن خلال ماذكرناه سابقا سوف نحلل مدى نجاعة التشريعات المتعلقة الاستثمار الأجنبي في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر، ومن هنا لدراسة هذا الموضوع ارتأينا ان تقسم دراستنا الى المحاور التالية:

المحور الأول: أهمية وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المحور الثاني: العوامل التشريعية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر

المحور الأول: أهمية وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال العقود الأخيرة اصبح يعطي الأهمية القصوى للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة وهذا يعود الى تغيير النظرة التي كان ينظر اليها من قبل خلال القرن الماضي وهذا لتغيير النظرة والأفكار والايديولوجيات وتغيّر الوقائع في شتى الميادين ولاسيما الاقتصادية . بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر أصبحت تنظر على ان استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذو دور أهمية كبيرة في تنمية القطاعات الاقتصادية، ولقد عملت الجزائر على إيجاد طريق لجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين المناخ الاقتصادي وبالتالي لجأت الى وضع وإصدار قوانين تشريعية تنظم ذلك من أجل تنمية قطاعاتها المختلفة من جهة وحماية المستثمر الأجنبي من جهة أخرى وبالتالي أصبحت تنافس الدول النامية الأخرى من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وأكبر دليل على ذلك اصدار قانون الاستثمار رقم 22/18 المؤرخ بتاريخ 2022/7/28، والذي زاد من تحسين المناخ الاستثماري بهدف جلب رؤوس أموال اجنبية.

1.مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد عرف هذا المصطلح عدة تعاريف مختلفة والتي تبنتها المنظمات الدولية مثل البنك العالمي BM، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة OMC. بالاضافة الى بعض تعاريف المفكرين الاقتصاديين

- **تعريف للمنظمة التعاون التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE**: تعرف هذه المنظمة على ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النشاط الذي يهدف الى الحصولعلى مصلحة دائمة من قبل كيان اقتصادي معين اتجاه كيان مقيم آخر من خلال القيام بمشاريع استثمارية مباشرة وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر والمؤسسة هذا من جانب والتأثير البارز على تسيير وإدارة المؤسسة من جانب آخر.[1]
- **تعريف صندوق النقد الدولي FMI**: هو نوع من الاستثمارات الدولية التي تعكس المصالح الدائمة التي تتحقق بوجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار بالإضافة الى تمتع المستثمر بدرجة عالية من النفوذ في الإدارة وتسيير المؤسسة بعد امتلاكه ما يعادل او يفوق 4% من الأسهم العادية او القوة التصويتية في مجلس الإدارة.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة فإن هدف الاستثمار الأجنبي المباشر يكون له آثار اجابية على الاقتصاد الوطني إلا انه يكون مرفوق بالمخاطر، ولهذا لابد من حماية المستثمر الأجنبي عن طريق وضع قوانين وتشريعات تحمي الأطراف المختلفة في مشاركتها في هذه العملية.

ويمكن ان نستخلص على ان مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن التدفقات الرأسمالية الخاصة مثل الاستثمار في المحفظة والقروض البنكية.كما يعرف **CARREAU Dominique** [3]

2. محددات المناخ الاقتصادي لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

خلال السنوات الأخيرة فإننا نجد ان معظم الدول في العالم تنتهج نحو اقتصاد السوق ولهذا فإن عملية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مرتبط بتوفير مناخ اقتصاد ملاءم يشجع المستثمرين الأجانب الى انتقالهم. وفي هذا المجال بالضبط فإن البنك العالمي عرف بأن المناخ الاستثماري يتمثل في توفير مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الغرض والحوافز التي تتيح

[1]- رزاي سعاد، توام زهية، التطور التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واثره في تحقيق مناخ استثمار اكثر جاذبية، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، جامعة الجزائر3، 2020، ص66

[2]- رزاي سعاد، توام زهية، مرجع سبق ذكره، ص66.

[3] - L'investissement présente un double visage, tels Janus bifrons : définition économique, d'un côté, notion juridique, de l'autre côté. Et la définition qu'en donnent les économistes ne coïncide pas avec la définition qu'en donnent les juristes. Mais quelles que soient les divergences, la notion économique et la notion juridique doivent posséder un noyau dur, qui leur est commun :CARREAU Dominique et…, droit international économique, paris, sixième édition, Dalloz, 2017, p. 576

للشركات الاشتثمار بطريقة منتجة وخلق فرص عمل والتوسع، وهذا فإن سياسات الحكومات المنتهجة تأثر تأثيرا كبيرا وقوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة.

وهنا نذكر ماجاء به UNCTAD " إن مناخ الاستثمار يعتمد على بعدين أساسيين وهما" :

البعد الأول: يتضمن مختلف العوامل الأساسية المؤثرة فب القرار الاستثماري والتي تشمل مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والجانب التشريعي الذي يؤطر العملية الاستثمارية، إضافة الى الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وبرامج الخصخصة والسياسات التجارية والأنظمة الضريبية.

البعد الثاني : يتضمن مستوى دعم الاستثمارت وتعزيزه من خلال تقديم الحوافز المالية والاعفاءات الضريبية والجمركية ،والحوافز التمويلية كمنح القروض بفوائد منخفضة والاعانات المقدمة للاستثمار.

وبالاعتماد على ذلك وتطبيقا لهذا البعدين فلابد التركيز على مجموعة من المحددات والمعايير التي تستطيع تشجيع مناخ استثماري جاذب يعمل على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات والمتمثلة في الاستقرار السياسي والعلاقات الاجتماعية والثقافية.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي

يشير مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار في العالم 1998 إلى أنه ثمة عوامل تؤثر على نشاط المستثمر الأجنبي أصبحت شديدة التعقيد وانتهى إلي أن القدرة التكنولوجية و القدرة على الابتكار في دولة أجنبية هي العامل الحاسم، كما أكد على أنها من صنع الإنسان فهي أصول مختلفة وملكيته تلك النوعية من الأصول هو أساس قدرة الشركة المنافسة في العالم المفتوح.[1]

وتشير أحد الأبحاث إلى إن أهم محددات القرار الاستثماري تلك المبنية علي أساس الوضع الداخل لشركة متعددة الشركات من حيث مدى إمكانيات المتوفرة لديها وكمية المعلومات المتوفرة لدي الجهاز المكلف بدراسة إمكانية الاستثمار في الخارج و تحديد الوصول إليه و متابعته. [2]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك شبه اتفاق بين معظم الكتاب علي بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة لدولة النامية أو الدول المتقدمة، أهمها ما يلي:

معدل العائد الاستثمار: يعتبر عنصر مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلي الاستثمار في الخارج إلا بعد توقع العائد الأعلى ، بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و الغير التجارية مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار و القدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، إلا أن المشاريع الاستثمارية ذات العائد الغير مستقر تكون أكثر عرضتا للتأجيل، ولهذا فإن الشركات تأخذ في عين الاعتبار عوامل المخاطرة في تحديد اتجاهات استثماراتها الأجنبية.[3]

حجم السوق واحتمالات النمو:

تعتبر الأسواق الكبرى عامل مهم لجذب المستثمرين نظرا لحجم الفرص في تموين تلك الأسواق والمساهمة فيها لتعويض الواردات، وفي هذا الصدد نشير إلى أن حجم السوق لا يعتمد على عدد السكان فقط وإنما أيضا على القدرة الشرائية للمستهلكين، فالدول

[1] - رضا عبد السلام، " الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، جامعة المنصورة، مصر، 2001 ، ص12

[2] - محمد بسوني، دور السياسة الاقتصادية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين الشمس، كلية التجارة،1986 ،ص81

[3] - عبد المطلب عبد ايد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي في لمصر، الة المصرية لتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ديسمبر1998.

التي يتمتع فيها الأفراد بدخل مرتفع تكون أكثر جاذبية للاستثمار. وكذلك الدول الصغيرة التي تحتل مواقع استراتيجية مجاورة للأسواق الكبيرة. أو الدول التي تقيم علاقات جهوية وإقليمية من اجل تكوين أسواق واسعة تكون موقعا مهما للاستثمار الأجنبي.[1]

إن توسع حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشر للطلب الجاري أما المقياس الثاني فيعد مؤشر حجم السوق المطلق للسوق وبالتالي الاحتمالات المستقبلية.

فالدراسات العملية أكدت أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج المحلي كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وبالتالي يؤدي الى النمو الاقتصادي الوطني.[2]

الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه أحد الأسباب والركائز لتوجهات شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذلك أن هذا الأخير يرتبط بعلاقة طردية مع حجم السوق المحلي، و إمكانية توفير اقتصاديات الحجم؛ حيث أن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي و ارتفاع معدلات نموه، يؤدي إلى تحسين مستوى دخول الأفراد، مما يدفعهم إلى زيادة حجم استهلاكهم، الأمر الذي يخلق فرص انتاجية لمنتوجات جديدة بسبب تحسن اذواق المستهلكين، وبالتالي يصبح السوق بحاجة إلى استثمارات أكثر لتلبية طلبياته المتزايدة في البلد المضيف، الأمر الذي يتسم لتدفقات الاستثمارات الى هذا البلد وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي وارتفاع معدل نموه.[3]

النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي عامل مهم لاستقطاب الاستثمارات، وهذا ما يبينه مثال الدول الآسيوية الأكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية مثل كوريا الجنوبية والصين، اللتان نجحنا في السنوات الأخيرة في اجتذاب العديد من الاستثمارات الأجنبية وفي المقابل تناقص معدلات الاستثمار الأجنبي في الدول المدينة مثل الفلبين والبرازيل، حيث كانت معدلات النمو سلبية في بعض الحالات، أما ضعف و ركود النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية فيظهر عدم رغبة المستثمرين في الاستثمار في هذه المناطق، ولقد بين العديد من المفكرين في دراساتهم الحديثة أن معدل النمو في الدول المضيفة هو المحدد الهام الذي يخضع له حجم الاستثمارات الأجنبية.[4]

ثالثا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن التوجه الجديد الذي تبنته الجزائر منذ أواخر الثمانينات لهدف النهوض بالتنمية، باعتماد ميكاريزمات جديدة في التعامل مع الاقتصاد من خلال الاصلاحات المتعددة الجوانب قد بدأ يعطي ثماره الاولى في الميدان بانطلاق العديد من المؤسسات الاجنبية في تجسيد مشاريع استثمارية في الجزائر

---

[1]- زايري بلقاسم، "الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2004/2003 ، ص7.

[2]- مصطفى كامل السيد وآخرون " تقرير التنمية الشاملة في مصر، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية " ، القاهرة ، 1998

[3]- محمد عبد العزيز عبد الله عبد: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ص65،66

[4]- زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سكيكدة، سنة 2003، ص07.

توزيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الجزائر 2002 - 2017

الجدول (01): يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بين القطاع الوطني والأجنبي خلال 2002 – 2017

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة المالية (بالمليون دينار جزائري)	النسبة %
الاستثمار المحلي	62334	%98.58	11780833	%82.38
الاستثمار الأجنبي	901	%1.42	2519831	%17.62
المجموع	63235	%100	14300664	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار

الشكل 01: توزيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الجزائر 2002-2017

من اعداد الباحث وبالاعتماد على المعطيات المدونة في الجدول–01–

يتضح من خلال الجدول السابق بأن نسبة الاستثمار الأجنبي ضعيفة في الاقتصاد الجزائري بحيث قدرة ب1.42% بحوالي 901 مشروع استثماري من بين 63235 مشروع و مبلغ إجمالي مقدرب 2519831 بمليون دينار جزائري، كما أدت هذه المشاريع إلى توفير حوالي10.85 % من مناصب الشغل الإجمالية.

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار: تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وهو مقياس مركب يوضح مدى توافر إمكانات جذب الاستثمار في دول العالم، حيث ترتبط جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات تتألف كل مجموعة من عدد من المؤشرات الفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف الشركات متعددة الجنسيات عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار، وعليه يتكون مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار من ثلاثة مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشر فرعيا تتفرع بدورها إلى 56 متغيرا كميا غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث الأخيرة وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل أثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الداخلية والخارجية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.[1]

أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 84 عالميا متأخرة بذلك عن متوسط الترتيب العالمي والعربي وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم (02): ترتيب الجزائر في مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار لسنة 2019

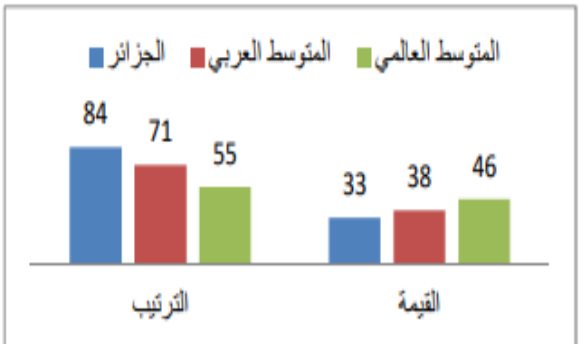

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، ص.56، على الموقع الإلكتروني : http://www.dhaman.org

أما بالنسبة لأداء الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر، فقد جاء أقل من المتوسط العالمي والعربي في جميع المجموعات حيث تحصلت الجزائر على 47 نقطة في مجموعة المتطلبات الأساسية مقابل 61 نقطة في المتوسط العالمي وتحصلت على 36 نقطة في مجموعة العوامل الكامنة مقابل 47 نقطة في المتوسط العالمي و 18 نقطة في مجموعة العوامل الكامنة مقابل 31 نقطة في المتوسط العالمي ، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنة 2019، ص 24.

الشكل رقم (03): أداء الجزائر في المجموعات الرئيسية الثلاث لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

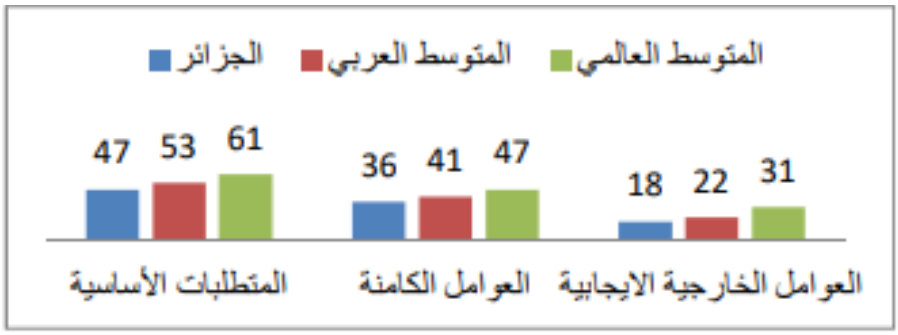

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، ص.56، على الموقع الإلكتروني : http://www.dhaman.org

أما بالنسبة لأدائها في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، حلت الجزائر في المرتبة 19 في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي متقدمة بذلك على متوسط ترتيب الدول العربية عالميا في هذا المؤشر (المرتبة 70)، وتميز أدائها في تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة الدين إلى الناتج في العشر سنوات الأخيرة، واحتلت المرتبة 51 عالميا في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية و المرتبة 55 في مؤشر عنصر التكلفة و المرتبة 55 في مؤشر اقتصاديات التكتل فيما جاءت في مراكز متخلفة فيما يخص مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال ومؤشر حجم السوق وفرص النفاذ ومؤشر الأداء اللوجيستي ومؤشر عوامل التنمية والتقدم التكنولوجي، كما يوضح الشكل الموالي :

الشكل (04): ترتيب الجزائر عالميا في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار لسنة 2019

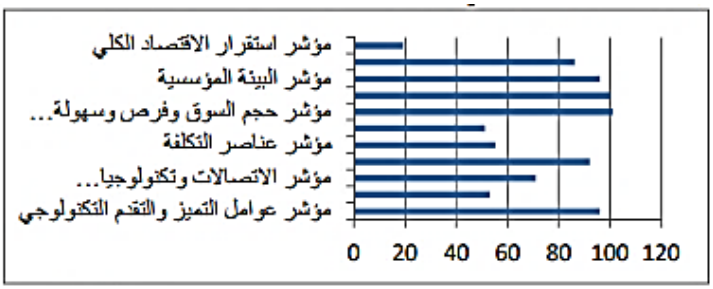

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، على الموقع الإلكتروني : http://www.dhamain.org

المحور الثاني: العوامل التشريعية والتنظيمية (الحوافز الممنوحة والضمانات لتحسين المناخ للمستثمر الأجنبي الاطار التنظيمي والتشريعي للاستثمار:

الاطار القانوني يقصد به مجموعة من القواعد القانونية أو التشريعات التي تنظم العملية الاستثمارية في الجزائر اذ كان وطنيا او اجنبيا مع مراعاة المصالح وتحديد الحقوق والواجبات المرتبطة بالاستثمار، والنتائج المترتبة عن ذلك والمتمثلة في المزايا الممنوحة والعقوبات الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات بشروط الاسستثمار وتنظيم عمل الهيئات المرتبطة بالاستثمار.[1]

وقد تم اصدار القانون 12/93 المؤرخ في 1993/10/5 الخاص بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والذي يعتبر الخطوى الأولى للتوجه الى اقتصاد السوق بعد صدمة 1986 للبترول والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي.[2]

وبالتالي قد ألغي هذا لقانون كل عناصر التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي، والعمل على منح امتيازات المتمثلة في الإعفاءات والتسهيلات من أجل ترقية الاستثمار ورغم ذلك عرف انتقادات من قبل اطراف متعددة والتي لها علاقة مباشرة بالاستثمارات (المحلية والأجنبية) فيما يتعلق بتدخل الدولة في الاستثمار، مما دفع الحكومة على اصدار الأمر رقم 03/01 الخاص بتطوير الاستثمار ومناخه من اجل إتمام ما جاء به قانون 12/93 وتم خلاله انشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والعمل على انشاء شباك وحيد لتفعيل هذا القانون على إعطاء مجموعة من الحوافز التي منحت للمستثمرين المحليين والأجانب.[3]

ويتمثل هذان النظامان في منح امتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار والتي تقصر على المراحل الأولى لانجاز المشروع فقط، أما النظام الاستثنائي فيخص الأولوية المحددة ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني مثل (التكنولوجيا التي تتمثل في الحفاظ على البيئة، حماية الموارد الطبيعية، الاقتصاد، الطاقة...)، والمساهمة في تحقيق التنمية. [4]

وبعد تدهور أسعار النفط سنة 2014 والذي كان له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، والتي فتح عنها تدفق سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وكان المبلغ في حدود 584 مليون دولار، هذا ما وضع الحكومة آنذاك في حرج والذي أدى بها الى صدور قانون 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 وذلك من أجل ترقية الاستثمارات لايجاد صيغة مناسبة لجلب الاستثمار الأجنبي للجزائر والذي منح عدة امتيازات وتحفيزات للمستثمرين الأجانب بالإضافة الى الضمانات المقدمة لهم لحمايتهم. [5]

إلا ان هذا القانون لم يكن كافيا وبالتالي قد تم اصدار قانون يعمل على إعطاء أكبر شفافية ومرونة وضمانات من استقطاب رؤوس أموال اجنبية واستثمارها في الجزائر من أجل تطوير وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني وبفضله قد تم منح امتيازان أكثر والمتمثلة في الامتيازات الجبائية والشبه الجبائية والجمركية من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر ومنحهم ضمانات مهمة.[6]

ترمي أحكام هذا القانون على تشجيع الاستثمار من الأهداف التالية:[7]

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية.

---

[1]- ربيعي تجاني، الاطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر، مقال علمي، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الاغواط، سنة 2021، ص4.

[2]- كيسبوري علوي، تسمة نزيمات، معالجة الاطار القانونية لسياسات الاستثمار الأجنبي الأجنبي بالجزائر لتقديم مئة استثمارية اثر الجاذبية، الضمانات الحوافز ومجلة دراسات وابحاث، 2018،ص734

[3]- أسماء من طراد، عابد بشريط، آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72،73، ص193/201.

[4]- سعاد رزاي، زهية توّام، التطور التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لتقديم بيئة استثمارية أكثر جاذبية، الضمانات والحوافز، مجلة دراسات واتجاهات، 2018، ص 734.

[5]- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 09/06 المؤرخ في 03 أوت 2016، ص19،20.

[6]- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 18/22 المؤرخ في 28 جويلية 2022، ص 5.

[7]- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 18/22 المؤرخ في 28 جويلية 2022، المادة 2، ص 5.

- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة
- تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية
- إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة
- تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة
- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية
- تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير

وتخضع احكام هذا القانون الى الاستمارات المنجزة والمتمثلة في اقتناء الأصول المادية والغير المادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات انتاج السلع والخدمات في اطار انشاء أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج، بالإضافة الى المساهمة في رأس مال المؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية ونقل أنشطة من الخارج . [1]

معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

رغم ما بذلته الجزائر من جهود على جميع الأصعدة، إلا أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يبقى دون المستوى، وإذا استثنينا ميدان المحروقات، فهو بعيد كل البعد مقارنة بما تقدمه الجزائر من امتيازات وضمانات. وهو ما يدفعنا للتطرق إلى الأسباب التي تعيق وجهة الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر. والتي يمكن إدراج أهمها فيما يلي:[2]

– عدم ثبات القوانين، إذ تعرف المنظومة التشريعية مد وجزر فيما يخص توجهات السياسة الاقتصادية، وما يؤكد ذلك تعدد النصوص التشريعية من قوانين، مراسيم، وغيرها من وقت لآخر وهو ما يقلق ويخوف المستثمرين.

– ضعف قيمة العملة المحلية، التي تؤثر على القيمة الحقيقية للاستثمار، وكذلك على الأرباح.

– سلبيات النظام البنكي الذي رغم الإصلاح يبقى بعيدا عما ينتظره المستثمر الأجنبي، الذي ما زال يحتاج إلى تحديث أساليبه ومواكبة النظام المصرفي الدولي.

– عدم توفر الشفافية في إعطاء المؤشرات الحقيقية فيما يتعلق الاستثمار الاجنبي في الجزائر.

– عدم توفر اليد العاملة الكفؤة والمناسبة التي تتناسب مع متطلبات الاستثمار.

– مشكل العقار الذي يبقي عائق هام أمام الاستثمار الوطني والأجنبي.

– عراقيل البيروقراطية، التباطؤ، المحسوبية، كثرة الوثائق وصعوبة الحصول عليها من الجهات المعنية.

– السوق الاستهلاكية التي تبقى ضعيفة مقارنة بالدول الاجنبية، زيادة إلى تدني القدرة الشرائية للسكان ما يؤثر على الاستهلاك.

– مشكل القطاع الموازي الذي لا يشارك في التنمية الاقتصادية، والذي لابد من إيجاد حل لهذا السوق من قبل الحكومة.

– إعادة النظر في سياسة الدعم التي لها انعكاس سلبي على الاستثمارات.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع فقد استنتجنا ان الجزائر قد أعطت أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر منذ دخولها الى اقتصاد السوق وهذا لهدف تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، ويعتبر هذا كمصدر لتمويل الاستثمار الذي يعتبر بديلا للتمويل التقليدي.

ولهذا قد اتجهت الحكومة الى اصدار مجموعة من القوانين والتشريعات والنصوص التنظيمية من اجل تحسين مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اجل تطوير القطاعات والمساهمة في التنمية الاقتصادية، ومنح المزيد من التحفيزات والضمانات للمستثمر الاجنبي المباشر وقد تم صدور قانون الاستثمار 18/22 المؤرخ بتاريخ 2022/07/28 زيادة على القوانين السابقة من

[1]- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 18/22 المؤرخ في 28 جويلية 2022، المادة رقم 4، ص 6.

[2] - مرزوق أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالاطار التشريعي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة البويرة، سنة 2019، ص181-182.

أجل إعطاء ضمانات أكبر للمستثمر الاجنبي وجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين، إلا أنه لا يزال جلب الاستثمارات الأجنبية ضعيف لأسباب متعددة وخاصة عدم استقرار القوانين والتشريعات والنصوص التنظيمية ، وضعف المنظومة المصرفية ، مما أدى الى عدم تحسن مناخ الاستثمار الذي بقي عامل أساسي وعائق بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

قائمة المراجع:

- أسماء من طراد، عابد بشريط، (2015)، آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72،73.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019، مناخ الاستثمار في الدول العربية.
- ربيعي تجاني، 2021، الاطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر، مقال علمي، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الاغواط.
- رزاي سعاد، توام زهية، 2020، التطور التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واثره في تحقيق مناخ استثمار اكثر جاذبية، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، جامعة الجزائر3.
- رضا عبد السلام، 2001، " الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، جامعة المنصورة، مصر.
- زايري بلقاسم، "الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2004/2003.
- زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سكيكدة، سنة 2003.
- سعاد رزاي، زهية توّام، 2018، التطور التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لتقديم بيئة استثمارية أكثر جاذبية، الضمانات والحوافز، مجلة دراسات واتجاهات،.
- عبد المطلب عبد ايد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي في لمصر، الة المصرية لتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ديسمبر1998.
- كيسبوري علوي، تسمة نزيهات، 2018، معالجة الإطار القانونية لسياسات الاستثمار الأجنبي بالجزائر لتقديم مئة استثمارية اثر الجاذبية، الضمانات الحوافز ومجلة دراسات وابحاث.
- محمد بسوني، دور السياسة الاقتصادية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين الشمس، كلية التجارة،1986.
- محمد عبد العزيز عبد الله عبد: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ص66،65
- مرزوق أحمد،(2019)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالإطار التشريعي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة البويرة.
- مصطفى كامل السيد وآخرون " تقرير التنمية الشاملة في مصر، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية "، القاهرة 1998.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Benhama Abderahman ,Le régime d'investissements étrangers en Algérie : Aspects juridiques , université Paris , Panthéon Sorbonne,2020.

- CARREAU Dominique et…, droit international économique, paris, sixième édition, Dalloz, 2017

القوانين والتشريعات

- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 09/06 المؤرخ في 03 أوت 2016.
- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 18/22 المؤرخ في 28 جويلية 2022 ، العدد50.

المواقع الالكترونية

- http://www.dhamain.org